أسد لـ«الوطن»: معمل مكعبات وألواح الثلج في الخدمة العام المقبل

شركات أوروبية وأميركية تتواصل مع شركة سورية لاستيراد إنتاجها

حمص- نبال إبراهيم

بينت مديرة شركة حمص لتصنيع العنب منال أسد لـ«الوطن» أن الشركة استلمت كمية ٩٩٣٧ طناً من العنب العصيري خلال الموسم الحالي بزيادة بلغت ١٩٣٧ طناً عن الخطة التسويقية الموضوعة، موضحةً أن الشركة كانت قد تعاقدت مع نحو ١٠ جمعيات فلاحية بالمحافظة لاستلام ٦ آلاف طن من العنب العصيري، بينما كانت الخطة تبلغ حوالي ٨ آلاف طن. وأكدت إعطاء الشركة مزايا تشجيعية للفلاحين للتعاقد معها وتم منحهم سلفة مالية بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة عن كل طن متعاقد عليه يسلم للشركة ما شجع المزارعين على تقديم أفضل الخدمات للحقول المزروعة بهدف زيادة الإنتاج والحفاظ على جودته، إضافة إلى منح الفلاحين المتعاقدين مع الشركة في العام الماضي مكافأة مازوت بمعدل ١٠ ليترات عن كل طن متعاقد عليه.

وكشفت أسد عن ازدياد نسبة استلام الشركة للعنب العصيري هذا العام بحوالي ٧٠ بالمئة مقارنة بإنتاج العام الماضي البالغ حينها نحو ٣٨٠٠ طن، بسبب الإنتاج الوفير الذي شهده محصول الكرمة لهذا الموسم، إضافة إلى السعر التشجيعي المجزي للفلاحين والمنافس للقطاع الخاص والتجار والموازي لسعر السوق الذي حددته الشركة لاستلام المحصول من الفلاحين البالغ ١٠٠٠ ليرة للكيلو الواحد من العنب الأبيض و١٢٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد من العنب الأسود، باعتبار أن الشركة تشكل الضامن الأساسي للمزارعين في تسويق محصولهم بعيداً عن استغلالهم والتحكم بهم من القطاع الخاص والحلقات الوسيطة.

> شركة تصنيع العنب تستلم ٩٩٣٧ طناً من العنب العصيري

ولفتت أسد إلى أن الشركة تمكنت منذ بداية العام وحتى الشهر التاسع من تحقيق أرباح تجاوزت قيمتها المليار و٦٧٠ مليون ليرة سورية ناتجة عن بيع ٣٧٨ طناً من كل منتجاتها بنسبة تنفيذ وصلت إلى ٦١ بالمئة عن طريق قنوات التوزيع للقطاع العام (السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية) والموزعين المعتمدين في المحافظات وعبر منافذ بيع الصالات التابعة لوزارة الصناعة في محافظة حمص.

وأشارت إلى جهوزية الشركة لتصدير كميات من منتجاتها في حال الطلب، كاشفةً عن تواصل الكثير من الوسطاء التجاريين مع الشركة من العديد من دول أوروبا وأميركا لاستيراد كميات من الإنتاج إلا أنه لم يتم التعاقد على أي كمية حتى تاريخه، علماً أن هذه الدول تستورد من منتجات الشركة كل عام، مشيرة إلى أن الشركة صدرت نحو ١٥ طناً من منتجاتها من المشروبات الكحولية إلى أميركا والنمسا في العام الماضي.

وكشفت أسد عن وجود خطة استثمارية لإقامة وتنفيذ خط إنتاج معمل ثلج مكعبات وألواح بأوزان وأحجام مختلفة ضمن الشركة، وتمت الموافقة على الخطة من الوزارة وسيتم الإعلان عنه خلال الشهر الأول من العام القادم والمتوقع أن يكون في الخدمة خلال شهر أيار من العام المقبل، مشيرةً إلى أن هذا المشروع يحقق قيمة مضافة وريعية اقتصادية للشركة.

تأخير بتوزيع مازوت التدفئة في تجمعات النازحين بريف دمشق

صقر: تأخر رسائل الغاز إلى ٩٠ يوماً وطالبنا بزيادة الكميات ولكن «عالوعد يا كمون»!

القنيطرة - خالد خالد

حمّل أبناء القنيطرة لجنة المحروقات الفرعية مسؤولية زيادة مدة استلام أسطوانة الغاز المنزلي نتيجة قبولهم أعداداً كبيرة من المعتمدين من محافظة ريف دمشق للتزود بالمادة من وحدة تعبئة الكوم بالقنيطرة، رغم وعود المعنيين بشركة الغاز بزيادة مخصصات القنيطرة من الغاز السائل، إلا أنه زادت مدة الاستلام من ٦٠ يوماً إلى أكثر من ٩٠ يوماً.

كما اشتكى أبناء تجمعات ريف دمشق من تأخر توزيع مازوت التدفئة وقلة الكميات المخصصة لتلك التجمعات وبواقع طلب يومياً، في حين تم تخصيص ٣ طلبات لأرض المحافظة، علماً أن عدد الذين لديهم بطاقات ذكية بتجمعات ريف دمشق أكثر من ٥٢ ألفاً، أما البطاقات على أرض القنيطرة ٢٨ ألفاً، مع مراعاة أن الجهات العامة تقع على أرض المحافظة!؟

ونقلت «الوطن» شكاوى أبناء القنيطرة لعضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر والذي رد: «عالوعد يا كمون» مؤكداً انحسار مادة الغاز ونقص التوريدات عن المحافظة، وأن الرسائل أصبحت تصل إلى ٨٠ – ٩٠ يوماً بعد أن كانت ٦٠.

وأوضح صقر أن نسبة توزيع مازوت التدفئة على أرض المحافظة وصلت إلى ٦٠ بالمئة وفي تجمعات ريف دمشق فقط ٢٠ بالمئة، معيداً ذلك لتدني مخصصات التجمعات رغم المطالب الكثيرة من لجنة المحروقات لوزارة النفط بزيادة الكميات ولكن لا حياة لمن تنادي، موضحاً ورود ٦ طلبات مازوت للتدفئة أسبوعياً خلال تشرين الأول الماضي ولكن الأولوية في هذه الطلبات كانت لأرض المحافظة، حيث وُزعت على ٤ طلبات لأرض المحافظة وطلبين لتجمعات ريف دمشق!؟

وأشار إلى تخصيص مديرية التربية بـ٣ طلبات مازوت منها ٢,٥ طلب للمدارس الواقعة على أرض المحافظة ونصف طلب لمدارس التجمعات، علماً أن نسبة توزيع المازوت على مدارس التجمعات بلغت ٧٥ بالمئة حيث تم توزيع المادة خلال شهري تموز وآب، لافتاً إلى أن توزيع مادة المازوت على الجهات العامة كان حسب الكشوف الفعلية من اللجنة المشكلة لتقدير احتياجات المديريات وعملية التوزيع ستبدأ بعد ١٥ الشهر الجاري وبمعدل ٥٠ ليتراً عن (تشرين الثاني وكانون الأول) وهذا الأمر ينطبق على المدارس على أرض المحافظة (٥٠ ليتراً لكل شعبة صفية في كل فصل دراسي)، أما بالنسبة للزراعة فقد تم تخصيص المازوت لمحصول القمح فقط.

وأشار صقر إلى أن لجنة المحروقات الفرعية كلفت بلديتي الذيابية والسبينة تقييم محطتي بافا وجعبير والواقعتين في الريف ومدى استفادة أبناء القنيطرة في تجمعات ريف دمشق من تلك المحطتين لاتخاذ القرار المناسب بعدم تزويد المحطتين بالمحروقات أو الاستمرار بذلك، وذلك بعد شكاوى أعضاء المجلس بإيقاف تزويد المحطتين المذكورتين بالمحروقات لوقوعهما خارج الحدود الإدارية لتجمعات القنيطرة وعدم استفادة أبناء المحافظة منهما.

واعتبر صقر أن قطاع النقل والأفران ومشاريع القطاع الحكومي لها الأولوية في عمل لجنة المحروقات الفرعية وتم تخصيص تلك الجهات بالمادة وبشكل كاف، مبيناً تخفيض مخصصات سادكوب من مادة البنزين لعدم كفاية المادة، حيث إن مخصصات أرض المحافظة طلب واحد يومياً وهو غير كاف لكون مناطق ريف دمشق ودرعا المتاخمة للقنيطرة تستجر المادة من محطات القنيطرة.

وأكد عضو المكتب أن لجنة المحروقات الفرعية بحثت وبشكل مستفيض واقع المحروقات في المحافظة وآلية توزيع المادة على جميع القطاعات حسب التعليمات والمخصصات المحددة حيث تم إقرار جدول توزيع المحروقات على محطات الوقود خلال شهر تشرين الثاني وبشكل يغطي كل المناطق على أرض المحافظة وفي التجمعات، حيث بلغ عدد الطلبات الواردة يومياً إلى أرض المحافظة ٣ طلبات مازوت و١ بنزين يومياً وفي تجمعات ريف دمشق ١ مازوت و١ بنزين (الطلب ٢٢– ٢٤ ألف ليتر).

تباين في تكاليف الري بين المشاريع الحكومية والخاصة

رئيس الاتحاد المهني: كلفة ري الهكتار من الآبار ١,٥ مليون و٧ آلاف ليرة في مشاريع الري الحكومي!

محمود الصالح

بيّن رئيس الاتحاد المهني للبناء خلف حنوش وجود فارق كبير جداً في تكاليف ري الهكتار الواحد بين ما هو عليه في الواقع في مشاريع الري الذي يصل إلى أكثر من ١,٥ مليون ليرة سنوياً، وبين القيمة التي تتقاضاها الدولة من الفلاحين التي لا تتجاوز ٧ آلاف ليرة سنوياً.

وبين حنوش في حديث لـ«الوطن» أن مشاريع الري واستصلاح الأراضي في سورية تعتبر القاعدة الأساسية التي رسختها الثورة الزراعية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، والتي تمثلت حينها بانشاء سد الفرات، ومن بعده السدود الأخرى التي روت أكثر من ٢٠٠ ألف هكتار من الأراضي البائرة، وحولتها إلى واحات منتجة للمحاصيل الإستراتيجية من قمح وقطن وشوندر سكري وذرة صفراء، وساهمت هذه المشاريع في صوغ حياة جديدة في تلك المناطق، حتى وصلت مياه الفرات إلى شمال الهكتار، وهذا يتضمن كل تكاليف الصيانة وتشغيل مشاريع الري ابتداء من بحيرة الأسد حتى أرض الفلاح، في وقت تصل فيه تكاليف ري الهكتار على المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي إلى ١,٥ مليون ليرة سنوياً، ٩٠ بالمئة منها قيمة كهرباء تذهب إلى وزارة الكهرباء، حيث تدفع المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي لقاء استهلاك محطات الضخ للكهرباء ٣٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد.

وأكد حنوش أن هناك ظلماً واضحاً يتعرض له الفلاحون الذين يروون أراضيهم المجاورة لمشاريع الري الحكومي من الآبار والضخ عبر المحركات التي تعمل على المازوت، التي تكلفهم يومياً مئات الآلاف نظراً لشراء المازوت من السوق السوداء بقيمة ٧ آلاف ليرة لليتر الواحد، ما يؤدي إلى رفع تكلفة الري عبر الضخ إلى حدود ١٥ مليوناً سنوياً خلال الموسمين الصيفي والشتوي، وهذا يؤدي إلى خلل في تكاليف الإنتاج بين فلاح وآخر.

وأشار من جانب آخر إلى أن عمال مشاريع الري واستصلاح الأراضي يطالبون بأن تكون قيمة أعمالهم بسعر التكلفة حتى تنعكس عليهم تلك الأعمال بالفائدة من خلال هامش ربح معين عند تخفيض تكاليف الصيانة والري، وتوزع عليهم وفق القوانين الأخيرة التي تعطي العامل جزءاً من الأرباح، وهذا أسوة ببباقي العاملين في المؤسسات الإنتاجية.

وعن أهم المعوقات في عمل مؤسسة الاستصلاح الأراضي أوضح رئيس الاتحاد أن أهمها نقص الكوادر والخبرات الفنية نتيجة تسرب القوى العاملة، مضيفاً: طالبنا بالدورة الأخيرة للمجلس العام لاتحاد نقابات العمال بإعادة تفعيل العمل بمعهد بمؤسسة استصلاح الأراضي وإلزام الخريجين بالعمل بالمؤسسة أسوة بالكثير من المؤسسات كالسكك الحديدية. وللإنصاف فإن هذا القطاع يحظى بدعم كبير من رئيس الحكومة ووزارة الموارد لكونه قطاعاً حيوياً مهماً وقد تم تأهيل الكثير من المعدات والآليات التي ساهمت في إعادة الكثير من مشاريع الري الحكومية التي دمرها الإرهاب ومع ذلك لا يزال هذا القطاع بحاجة للكثير من الدعم في مجال تأمين الآليات، ودعم القطاع البشري والخبرات الفنية، وإيجاد آلية مناسبة للحوافز لأنه بالأكيد مرسوم الحوافز الهدف منه ربط العملية الإنتاجية بتحسن مستوى المعيشة للعاملين في القطاع الاقتصادي ويمكن تحقيق ذلك بسهولة، ولكن في الاستصلاح الأمر مختلف، وعدم وجود نظام حوافز سابق سيعقد الأمر.

بالمحصلة الاتحاد العام موجود بكل المفاصل من أجل إيجاد نظام متكامل للحوافز الإنتاجية ينعكس على الجميع بما يحقق المردود الإيجابي للمؤسسة والعامل، ويمكن اعتماد الحوافز من خلال الوحدة المعيارية لمديريات التشغيل والصيانة وهي المتر المكعب المائي الذي تقوم بضخه محطات الضخ لإرواء المحاصيل الزراعية، وفي فترة الصيانة بفصل الشتاء يتم اعتماد وحدة معيارية المتر الطولي لإنجاز قنوات الري، وتعزيل المصارف.